

واقع صناعة التمويل الإسلامي بين التجارب الدولية والتحديات المستقبلية
**The reality of the Islamic finance industry between international
 experiences and future challenges**

كتاف شافية

جامعة سطيف 1 (الجزائر)، chafia.kettaf@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/04/17

تاريخ الاستلام: 2021/11/08

ملخص:

سيتم من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الإطار النظري للصناعة المالية الإسلامية، من خلال توضيح أهمية وأهداف وخصائص التمويل الإسلامي مع محاولة تبيان أهم الفروقات التي تميزه عن نظيره التقليدي، ل يتم بعدها الوقوف على واقع الصناعة، وتحديد أهم التحديات والمعوقات التي تواجه نشاطها وتعزل استقرارها وتطورها، وهي تحديات تتطلب ضرورة التطوير اللازم وضرورة توضيح معالم المسار المستقبلي للصناعة المالية الإسلامية في ظل التحديات المختلفة والمنافسة الشديدة لنظيرتها التقليدية.

كلمات مفتاحية: التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامي، التأمين التكافلي.

تصنيفات JEL: G21, G32, G22 .

Abstract:

This paper will shed light on the theoretical framework of the Islamic finance industry by clarifying the concept, significance, objectives and characteristics of Islamic finance, with showing the main differences that distinguish it from conventional financing, and then try to identify the reality of the industry, and identifying the most important challenges that hinder its activity and development.

Keywords: Islamic finance, Islamic banks, sukuk, Islamic investment funds, Takaful.

Jel Classification Codes : G21, G32, G22.

1. مقدمة:

تمثل عملية التمويل دورًا هامًا في الحياة الاقتصادية، إذ يُعد التمويل الدافع والمحرك الأساسي الذي يُمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاستثمارية المختلفة وتحقيق التنمية، ويُعتبر التمويل الإسلامي مدخلًا أساسيًا للأنشطة والمشروعات الاستثمارية الحقيقية، حيث يرتبط فيه الاقتصاد الحقيقي بالمالي مما يجعله أكثر كفاءة وفعالية من نظيره التقليدي الذي لا يتم إلا من خلال القروض الربوية.

فالت تمويل الإسلامي هو كل أشكال التمويل المقدّمة للأنشطة والمشاريع المختلفة وذلك بالصيغ التي تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية، تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ظل خصائصه ومزاياه العديدة التي ينفرد بها وتُميّزه عن نظيره التقليدي خاصّة في شقه التنموي، فقد شهدت الصناعة المالية الإسلامية على المستوى العالمي على مرّ السنوات الماضية نموًا وتوسعًا سريعًا في النظام المالي العالمي، سواء على مستوى نمو الأصول والموجودات أو على مستوى الانتشار والتوسع الجغرافي والدولي، أو حتى على مستوى القوانين والتشريعات المنظّمة لها، إذ أنّ ما يقارب 1407 مؤسسة مالية موزّعة على حوالي 131 دولة في مختلف أنحاء العالم تقدّم منتجات وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتشريعات قانونية في حوالي 44 دولة، كما بلغت أصول قطاع التمويل الإسلامي نحو 2.9 تريليون دولار سنة 2020، بعد أن كانت قيمة الأصول 150 مليار دولار في منتصف التسعينات، وتشير المؤشرات إلى أنّ صناعة التمويل الإسلامي ستستمر في النمو متخطيةً في ذلك نظيرتها التقليدية في أسواق التمويل الإسلامي الأساسية خلال السنوات القادمة، مدفوعة بعوامل العرض والطلب، والفرص التي توفرها الجهات الحكومية على مستوى العالم.

ومن خلال ما سبق تُطرح إشكالية البحث الرئيسة التالية:

ما هو واقع صناعة التمويل الإسلامي على المستوى العالمي في ظل التحديات التي تواجهها؟

وينطلق البحث من الفرضية الرئيسة التالية:

يرتبط تطوّر الصناعة المالية الإسلامية بضرورة توافر الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي والتشغيلي السليم الذي يضمن البقاء والاستمرارية والنمو لمؤسسات التمويل الإسلامي.

أما فيما يخص منهج البحث المتبع، فهو يأخذ بالمنهج الوصفي من خلال جمع مختلف المعلومات والإحصائيات التي تتعلق بنمو وتطورات صناعة التمويل الإسلامي بمختلف فئاتها ومؤسساتها، من أجل عرضها والوقوف على تطورها في إطار أهداف البحث وحدود الإشكالية المطروحة.

2. مفهوم صناعة التمويل الإسلامي: شهدت صناعة التمويل الاسلامي على المستوى العالمي اهتماماً كبيراً ونمواً سريعاً في النظام المالي العالمي، ولغرض توضيح مفهوم صناعة التمويل الإسلامي ينبغي أولاً توضيح مفهوم التمويل ومن ثم التمويل الإسلامي كما يلي:

1.2 مفهوم التمويل: يتطلب تحديد مفهوم التمويل تحديد مفهوم المال أولاً في اللغة ومن ثم في الاصطلاح كما يلي:

1.1.2 تعريف المال في اللغة: التمويل لغةً مشتق من تمول ومصدرها مول وتعني: إذا صار ذا مال، يُقال: موله أي قدم له ما يحتاج من مال، ومول العمل بمعنى أنفق عليه من مال.

جاء في المعجم الوسيط، المال لغة معناه كل ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاع، أو عروض تجارة، أو عقار أو نقود، أو حيوان، وجمعه أموال. (مجمع اللغة العربية، 2004، ص 892)

2.1.2 تعريف المال في الاصطلاح الاقتصادي: أما مفهوم المال في الاصطلاح الاقتصادي العام هو: كل ما ينتفع به على وجه من وجوه النفع، كما يعد كل ما يقوم بثمن مالياً، أيًا كان نوعه أو قيمته، فكل شيء يمكن أن يعرض في السوق وتقدر له قيمة فهو مال. (سليمان، 2005، ص 32)

3.1.2 تعريف التمويل في الاصطلاح الاقتصادي: لقد وردت عدة تعريفات بينت مفهوم التمويل، من أهمها:

عرف التمويل بأنه: "تدبير الأموال في المشروع"؛ (الشيخ، 2013، ص 165)؛

وعرف التمويل بأنه: "النشاط المؤدي للحصول على الأموال المستخدمة في المشروعات، أو توفير المستلزمات المالية والخطط، وكذلك تأمين المال اللازم للنشاط الاقتصادي"؛ (فريان، 2012، ص 35)؛

كما عُرف التمويل بأنه: "كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها، في عمليات مختلفة لكي تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً"؛

التمويل هو: "توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص وعام".

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أنّ التمويل هو: "توفير الأموال اللازمة لإنشاء أو توسيع وتطوير المشاريع الاقتصادية العامة والخاصة وذلك في أوقات الحاجة إليها، لمن يطلبها - دولة،

مؤسسة، أفراد- سواء تعلّق الأمر بمشروع كبير أو صغير، إذ أنّه يخصّ المبالغ النقدية وأن تكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب.

2.2 مفهوم التمويل الإسلامي: يُمكن تعريف التمويل الإسلامي من زوايا عديدة حسب معايير مختلفة، فقد يركّز التعريف على مبادئ التمويل الإسلامي، أو على الهدف من نشاط التمويل الإسلامي، أو على موضوع التمويل الإسلامي، أو على أخلاقيات التمويل الإسلامي.

ولأجل ذلك فقد تعدّدت التعاريف الخاصّة بالتمويل الإسلامي، ومن أهمّها:

عرف التمويل الإسلامي بأنّه: "علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل: عقود المراجعة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم أو القرض". (الشلهوب، 2007، ص 03)

وعرف التمويل الإسلامي بأنّه: "تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية". (قحف، 2004، ص12)

والتمويل الإسلامي هو: "أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما، ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري". (السرطاوي، 1999، ص97)

كما عرف التمويل الإسلامي أيضاً بأنّه: "عبارة عن الأعمال المصرفية بدون فوائد، أي استبعاد التعامل بالربا والغرر، والتعامل بالنشاطات الجائزة لغرض تحقيق العدالة والأهداف الأخلاقية والدينية الأخرى، ويتميّز بصفتين أساسيتين هما: المشاركة في الخطر أي في الربح والخسارة، والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Warde, 2000, p5)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنّه: "تقديم أموال عينية أو نقدية ممّن يملكها لمن ينتفع بها، سواء كان فرد أو شركة، وذلك إمّا على سبيل اللّزوم أو التبرع أو التعاون أو الاسترباح، ليتم التصرف فيها وإدارتها وفق أحكام الشريعة، وتحقيق عائد مباح شرعاً، عن طريق توفير أدوات مالية مشروعة، كعقود المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو المراجعة أو السلم أو القرض الحسن".

3. خصائص وأهمية صناعة التمويل الإسلامي: شهدت السنوات الأخيرة إجماع العديد من الباحثين والأكاديميين الغربيين على تعاضد أهمية التمويل الإسلامي، وذلك بالنظر للمبادئ والخصائص التي يقوم عليها، ويمكن توضيح خصائص وأهمية صناعة التمويل الإسلامي كما يلي:

1.3 خصائص صناعة التمويل الإسلامي: تتمثل أهم الخصائص والمبادئ التي يقوم عليها التمويل الإسلامي في:

• **استبعاد التعامل بالفوائد الربوية:** يُشكّل استبعاد التعامل بالفائدة -الربا- المعلم الرئيس للتمويل الإسلامي وأول وأهم ما يميّزه عن نظيره التقليدي، وبفقدان هذه الخاصية تفقد المؤسسات المالية الإسلامية صفتها كمؤسسات إسلامية وتصبح كأى مؤسسة أو بنك ربوي آخر (حجازي، 2005، ص436)، وقد أجمع العلماء على أنّ الفوائد المسبقة هي عين الربا، فكل زيادة في القرض عمّا دفع أصلاً هي ربا محرم، أيّاً كان نوعه أو جنسه أو غرضه يستوي في ذلك قليلها وكثيرها.

• **تنوّع صيغ التمويل الإسلامي وقيامها على أساس دراسات الجدوى:** يتميّز التمويل الإسلامي بتنوّع صيغه وتعدّدها، إذ توجد أساليب للتمويل قائمة على المشاركة، كالشاركة المنتهية بالتملك والمضاربة والمساواة والمشاركة والمزارعة، وأساليب للتمويل قائمة على الائتمان التجاري كالاستصناع والسلم والبيع الأجل والإجارة، وأساليب أخرى قائمة على التبرّع كالقرض الحسن والزكاة والوقف.

كما أنّ صيغ التمويل الإسلامي تقوم على أساس دراسة الجدوى من النواحي الاقتصادية والمالية والشرعية والفنية، وهو ما يعني أنّ دراسة المشاريع تخضع لسلم الأولويات الإسلامية ممّا يكفل التخصيص الأفضل والأفضل للموارد والاستخدامات. (قحف، 2004)

• **توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي:** من أهم ما يميّز التمويل الإسلامي الاستثماري هو توجيه المال نحو دائرة الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى امتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض، وعلى هذا الأساس فإنّ ما ينتج عن هذا الاستثمار من ربح يكون حقيقي يظهر في زيادة عناصر الإنتاج، وهو ما يؤكّد قدرة مصادر التمويل الإسلامي الاستثماري على تنمية طاقات وقدرات المجتمع.

• **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** تتميّز المؤسسات المالية الإسلامية كونها تحاول أن تربط ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، بل إنّها تعتبر التنمية الاجتماعية أساساً لا يمكن للتنمية الاقتصادية أن تؤتي ثمارها إلاّ بمراعاته (لعمارة، 1996، ص50)

أي أنّ اختيار نوعية الاستثمار مرتبطة بحاجة المجتمع للمشروع في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، لذلك ترتكز على تحقيق العائد الاجتماعي إلى جانب تحقيق الربح الاقتصادي. (نوال، 2004 ص4)

● **الالتزام بالأخلاق المالية في المعاملات:** يُعتبر الالتزام بالأخلاق في المعاملات الاقتصادية أمر واجب ومرغوب شرعاً، والأخلاق الإسلامية الواجب احترامها في المعاملات المالية كثيرة وعديدة من أهمها: ضرورة تحلي المتعاملين في الاقتصاد والتزامهم بالصدق والأمانة في كافة المعاملات وتجنب الكذب والخيانة، فضلاً عن الابتعاد عن الاحتكار وتجنب الظلم في المعاملات بكافة أنواعه وصوره وما ينجم عنه من أكل المال بالباطل.

2.3 أهمية صناعة التمويل الإسلامي: التمويل الإسلامي هو الإمداد بالأموال اللازمة للمنشآت المختلفة وذلك بالصيغ التي تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية، تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا شك في أنّ أهمية التمويل الإسلامي تنبع من خصائص صناعة التمويل الإسلامي المستمدة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كمنهج متكامل للحياة، وللدور الرائد المتكامل الذي تحققه مصادر التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الأفراد بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمع ككل.

وبذلك فإنّ التمويل الإسلامي لا يقتصر على تلبية حاجات الأفراد المادية وحسب، بل يعمل أيضاً على تحقيق التوازن الدقيق بين الحاجات المادية والحاجات المعنوية، فهو وبمصادره المختلفة قادر على أن يخلق ويربي في الأفراد الأمانة والإخلاص والإتقان، كما أنّه قادر على أن يوجه سلوك وأهداف الأفراد نحو تحقيق النفع لهم وللمجتمع ككل باعتبارهم جزء لا يتجزأ منه، فطالما اقتصر تمويل مشاريع البنى التحتية لعقود من الزمن على الاستثمار العمومي، حيث أن الفكر السائد هو أن الاستثمار في البنى التحتية من مسؤولية الدولة وحدها. (رشيد، الاستثمار في البنى التحتية بين متطلبات التنمية وبدائل التمويل تجارب دولية مختارة، 2020)

ويمكن حصر أهمية صناعة التمويل الإسلامي من الجانب الاقتصادي والتنموي في العناصر التالية: (فرحي، 2010، ص02)

- اعتبار العمل المالي الإسلامي وبما يوفّره من صيغ للتمويل وبما يحتويه من مؤسسات لذات الغرض أكثر قدرة على تجميع وتعبئة الموارد والمدخرات وتوجيهها للمشاريع والأغراض التنموية؛
- اعتبار النظام المالي الإسلامي عمومًا والنظام المصرفي الإسلامي خصوصًا، أكثر قدرة وكفاءة على توزيع الموارد المتاحة على أفضل الاستخدامات لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية؛

- اعتبار أساليب عمل النظام المالي الإسلامي أكثر قدرة على تحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني؛

- اعتبار النظام المالي الإسلامي الأكثر قدرة على المساهمة الفعّالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي ومحاربة التضخم.

4. أهداف صناعة التمويل الإسلامي وتمييزها عن التمويل التقليدي: يُمكن توضيح أهداف صناعة

التمويل الإسلامي وأهم الاختلافات والفروقات التي تميّزها عن نظيرتها التقليدية كما يلي:

1.4. أهداف صناعة التمويل الإسلامي: لقد سيطر التمويل التقليدي الذي يميّز بالإقراض الربوي طيلة

السنوات والعقود الماضية على أغلب الدول الإسلامية، ولذلك كان لزاماً البحث عن بدائل تفي بنفس الغرض وفي نفس الوقت تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، ولأجل ذلك، توجّب الاجتهاد لمحاولة الاقتباس من العقود المعروفة التي تمت دراستها من قبل، ومحاولة تطبيق قواعدها على صيغ متقاربة معها في الأصول، بغرض تطوير تلك الصيغ لتصبح بديلاً للصيغ التقليدية، من شأنها أن تساهم في تحقيق الأغراض التنموية للمجتمعات في الدول الإسلامية خاصّةً، وفي نفس الوقت تساهم في تحقيق رغباتهم وحاجاتهم سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

ويمكن حصر أهم أهداف صناعة التمويل الإسلامي في النقاط التالية: (الشلهوب، 2007، ص04)

- توفير بدائل للتمويل التقليدي غير المتوافق مع الأحكام الشرعية، مثل: القروض الربوية سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات؛

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات في الدول الإسلامية؛

- توفير فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم لكبرى الشركات ممّا يساهم في امتصاص البطالة من خلال توفير مناصب شغل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد يمكّنهم من تأسيس مشاريع صغيرة تعود بالنفع على المجتمع ككل؛

- تحقيق عوائد جيّدة لأصحاب رؤوس الأموال الذين قاموا بادّخارها لدى مؤسسات مالية تقدّم أدوات استثمارية شرعية، وتقوم باستثمار تلك الأموال لأصحابها.

2.4 أهم الفروقات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي: يختص التمويل الإسلامي بالعديد من

الخصائص التي تميّزه عن نظيره التقليدي، ويمكن تلخيص أهم الفروقات التي تميّز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي فيما يلي:

جدول رقم 01: أهم الفروقات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي

معايير المقارنة	الفرق بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي
1. ملكية رأس المال	في التمويل الإسلامي يستمر ملك رأس المال للمالك؛ بينما في التمويل التقليدي تنتقل ملكية رأس المال للطرف الآخر.
2. الربح والخسارة	الربح في التمويل الإسلامي يشترك فيه الطرفان سواء قلّ أو كثر حسب الاتفاق، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل التقليدي بربحية المشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل؛ الخسارة في التمويل الإسلامي تقع على رب المال، أي أنّ المستفيد لا يضمن الخسارة إلا في حال التعدي أو التقصير لأن يده يد أمان، بينما لا يتحمل الممول في التمويل التقليدي أي خسارة، وتعتبر يده يد ضمان.
3. طبيعة نشاط الاستثمار	ينحصر التمويل الإسلامي في الأنشطة الاستثمارية المتوقعة ربحها، بينما يمكن في التمويل التقليدي تمويل أي نوع من الأعمال الاستثمارية؛ يقتصر التمويل الإسلامي على الأنشطة المباحة والموافقة للشرع، بينما في التمويل التقليدي فلا فرق بين نوعية وطبيعة الأعمال؛ يشترط في التمويل الإسلامي التركيز على المشاريع التي تمتزج فيها عناصر الإنتاج، بينما لا يشترط ذلك في التمويل التقليدي، فقد يستخدم المستفيد المال في إقراضه بالربا مثلاً.
4. طبيعة التمويل	يتم التمويل الإسلامي عن طريق النقود أو الأصول الثابتة؛ بينما في التمويل التقليدي يكون التمويل عن طريق النقد فقط.
5. صيغ التمويل	يُنظر إلى التمويل التقليدي على أنّه قروض للمتعاملين واجبة الرد بسعر فائدة محدّد مسبقاً، بغض النظر عن نتائج أعمال المقترض؛ بينما يتّخذ التمويل الإسلامي صوراً متعدّدة حيث تقوم المعاملات الإسلامية على تظافر عنصري العمل والمال، إلى جانب مراعاة الاعتبار الأخلاقي.

المصدر: بالاعتماد على: فؤاد السرطاوي، "التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص"، مرجع سابق، ص: 100.

— منذر قحف، "مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، تحليل فقهي واقتصادي"، مرجع سابق، ص: 52.

— أحمد جابر بدران، "مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي"، مجلة المسلم المعاصر، العدد: 156، لبنان،

2015، ص: 200.

5. واقع صناعة التمويل الإسلامي عالمياً: شهدت صناعة التمويل الاسلامي خلال السنوات الماضية نمواً وتطوراً وتوسّعاً سريعاً في النظام المالي العالمي، حيث تشير الاحصائيات الأخيرة إلى وجود أكثر من 1389 مؤسسة ونافذة مالية موزعة على حوالي 131 دولة عبر مختلف أنحاء العالم تقدّم منتجات

وخدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما نمت أصول قطاع التمويل الإسلامي العالمي بخطى ثابتة، مسجلة معدل نمو سنوي مركب قدره 7.8٪ بين سنتي 2014 و 2019، فقد نمت سوق التمويل الإسلامي العالمي بنسبة 11٪ على أساس سنوي سنة 2020 وبلغت نحو 2.9 تريليون دولار، في عام 2019، نمت الأصول المالية الإسلامية العالمية بنسبة 14.4٪ على أساس سنوي لتصل إلى 2875 مليار دولار أمريكي.

وذلك بعد أن كانت قيمة الأصول 150 مليار دولار في منتصف التسعينات، ومن المتوقع أن يصل إجمالي موجودات التمويل الإسلامي إلى 3,8 تريليون دولار بحلول سنة 2023 بدعم من منتجات أسواق المال وتبني التكنولوجيا المالية.

شكل رقم (01): تطور إجمالي الأصول المالية الإسلامية خلال الفترة (2007-2019)



المصدر: بالاعتماد على:

Global Islamic Finance Report 2019, Edbiz Consulting, 2019, p:37.

ورغم أنّ دائرة التمويل الإسلامي اتّسعت وشملت نحو 131 دولة في مختلف أنحاء العالم سنة 2019، إلّا أنّ كل من إيران والمملكة العربية السعودية وماليزيا لا تزال تقود نمو أسواق التمويل الإسلامية، حيث ساهمت هذه الدول وشكّلت مجتمعة نحو 66٪ من إجمالي التمويل الإسلامي عالمياً أو ما يعادل 1.9 تريليون دولار، فقد نمت الأصول المالية الإسلامية في إيران بنسبة 15.1٪ وماليزيا بنسبة 6.5 ٪، والسعودية بنسبة 8.8 ٪، في حين شهدت كل من طاجيكستان ونيجيريا والمغرب أسرع نمو في أصول التمويل الإسلامي سنة 2019.

وتتمثّل أهم فئات الأصول المالية الإسلامية في: قطاع الصيرفة الإسلامية والصكوك والصناديق الإسلامية وقطاع التأمين التكافلي بالإضافة للمؤسسات الإسلامية الأخرى.

شكل رقم (02): فئات الأصول المالية الإسلامية سنة 2019



المصدر: بالاعتماد على:

- Alpen Capital and Alpen Asset Advisors, " **Islamic Finance & wealth management 2021**", p:10.

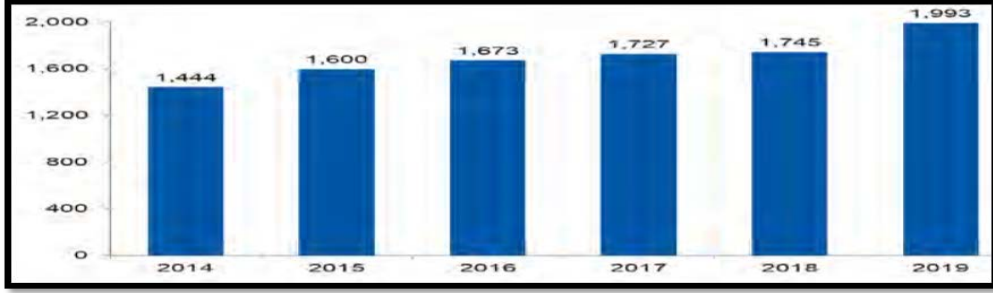
وقد حققت فئات الأصول المالية الإسلامية نمو وتوسع هام على مر السنوات الماضية، ويمكن

توضيح أداء مختلف فئات الأصول وقطاعات التمويل الإسلامي كما يلي:

1.5 القطاع المصرفي الإسلامي: تُعد الصيرفة الإسلامية جزء من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وتحظى بأهمية كبيرة كونها التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي، (العبد، دراسة إستشرافية لدور بنك الجزائر في ظل الصيرفة الإسلامية – حالة مصرف السلام-، 2021) وتجدر الإشارة إلى أنّ الصناعة المصرفية الإسلامية سيطرت على المحفظة العالمية لأصول التمويل الإسلامي سنة 2019 بحصة بلغت 69.3 % من الأصول المالية الإسلامية العالمية.

1.1.5 تطوّر أصول الصيرفة الإسلامية عالميًا: يمكن توضيح تطوّر إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية عالميًا خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2019 كما يلي:

شكل رقم (03): تطور أصول الصيرفة الإسلامية عالميًا خلال الفترة (2014-2019)

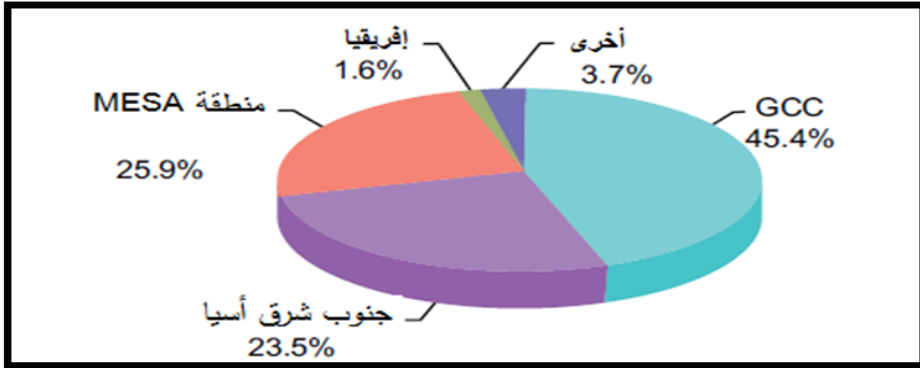


المصدر: بالاعتماد على:

- Alpen Capital and Alpen Asset Advisors, " Islamic Finance & wealth management 2021", p:13.

لقد أصبحت المصارف الإسلامية تنتشر في أكثر من 69 دولة موزعة في خمس قارات، وقد بلغ إجمالي أصول المصارف الإسلامية على مستوى العالم سنة 2019 نحو 1,993 تريليون دولار، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.7٪ خلال السنوات الخمس الماضية، وبواقع 526 بنك إسلامي على المستوى العالمي بما فيها 207 نافذة إسلامية، ما يعكس اهتمامًا عالميًا واسع النطاق بفرص التمويل المصرفي الإسلامي.

شكل رقم (04): توزيع إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية عالميًا حسب المناطق سنة 2019



المصدر: بالاعتماد على:

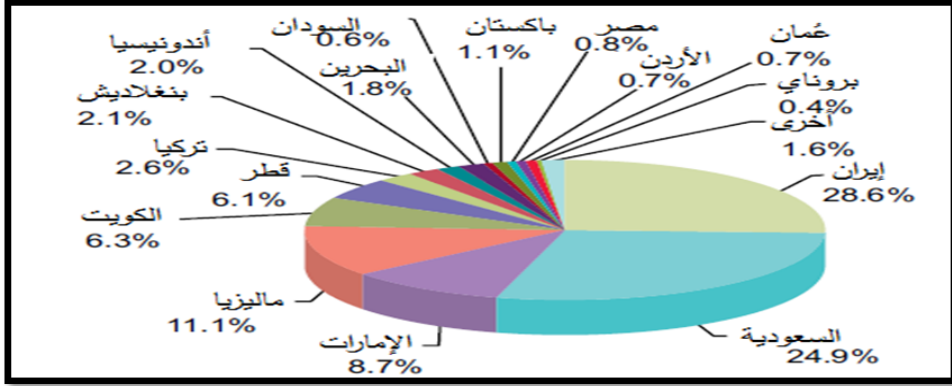
- Islamic Financial Services Board, " Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020", Malaysia, p: 13.

وتضم دول مجلس التعاون الخليجي نحو 45,4 ٪ من إجمالي أصول المصارف الإسلامية أي نحو 854 بليون دولار، تليها منطقة MESA بنحو 584.3 بليون دولار أي بنسبة 25.9٪، ثم منطقة جنوب شرق آسيا في المرتبة التالية بنحو 240.5 بليون دولار أي بنسبة 23.5٪، بينما تحتل إفريقيا

المرتبة الأقل بنحو 33.9 بليون دولار أي بنسبة 1.6٪ فيما تشكل بقية الدول بما فيها أوروبا والولايات المتحدة نحو 53.1 بليون دولار.

2.1.5 التوزيع الجغرافي لأصول الصيرفة الإسلامية: لقد واصل قطاع الصيرفة الإسلامية النمو والانتعاش خلال السنوات الأخيرة وتحديداً سنة 2019، وقد احتلت إيران المركز الأول عالمياً بنسبة بلغت 28.6٪ من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية.

شكل رقم (05): أصول الصيرفة الإسلامية عالمياً حسب البلد سنة 2019



المصدر: بالاعتماد على:

- Islamic Financial Services Board, "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020", Malaysia, p: 14.

تليها المملكة العربية السعودية التي برزت كأحد أكبر البلدان في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية عالمياً بنسبة تفوق 24.9٪ من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، حيث زادت فيها أعداد المصارف الإسلامية خلال السنوات العشر الأخيرة لتصل نسبة نمو الصيرفة الإسلامية في المملكة نحو 30٪ سنوياً.

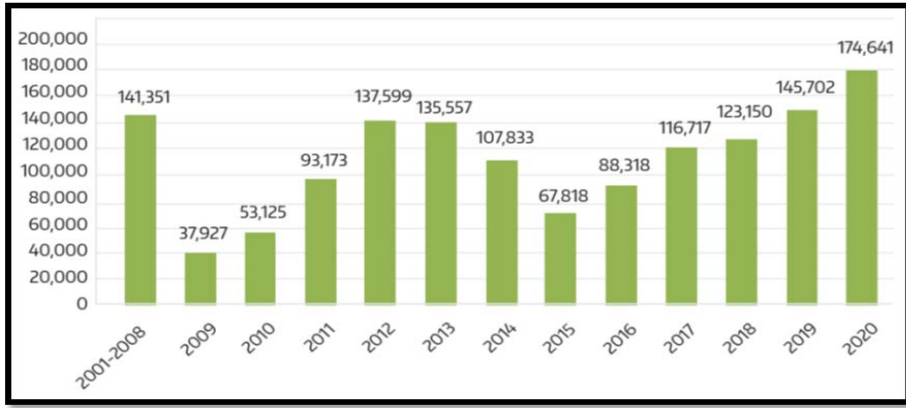
ثمّ تليها ماليزيا التي احتفلت سنة 2013 بمرور ثلاثين عاماً على نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية التي بدأت رسمياً في البلاد بإنشاء «بنك إسلام» الماليزي سنة 1983، وهي تعتبر من الدول السبّاقة والرائدة فيما يتعلّق بالجانب التشريعي والتنظيمي، ثمّ تليها كل من الإمارات 8.7٪ ثم الكويت 6٪ وقطر 6٪.

2.5 الصكوك الإسلامية: تُعتبر الصكوك الإسلامية من أهم مكونات الصناعة المالية الإسلامية بعد قطاع الصيرفة الإسلامية، وقد حقّقت سوق الصكوك الإسلامية نمواً سريعاً وتطوّراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، ويتّضح ذلك كما يلي:

1.2.5 تطوّر إجمالي الصكوك الإسلامية المصدرة عالميًا: لقد شهد سوق الصكوك الإسلامية نموًا سريعًا منذ انطلاقه سنة 2001، حيث زادت إجمالي إصدارات الصكوك عالميًا بمقدار أربعة أضعاف من 11,20 مليار دولار سنة 2005 إلى 44,76 مليار دولار سنة 2007.

أمّا سنة 2008 فقد شهدت تراجعًا كبيرًا في إصدارات الصكوك بعد سنوات من الازدهار والنمو، وذلك بسبب حدوث الأزمة المالية العالمية، حيث انخفضت حصيلة إجمالي إصدارات الصكوك عالميًا بنسبة 63,74% بالغاً بذلك 16,23 مليار، لتعاود سوق الصكوك الانتعاش من جديد، حيث ارتفعت إجمالي إصدارات الصكوك عالميًا إلى 31,92 مليار دولار سنة 2009.

شكل رقم (6): تطوّر الصكوك الإسلامية المصدرة عالميًا من سنة 2001 إلى سنة 2020 (مليار دولار)



المصدر: بالاعتماد على:

– International Islamic Financial market, "SUKUK REPORT", kingdom of Bahrain, 2021, p: 29 .

أمّا خلال السنوات 2010-2012، فقد شهدت الصكوك الإسلامية نموًا كبيرًا وازدهارًا غير مسبوق، خاصة سنة 2012 حيث بلغ إجمالي إصدار الصكوك رقمًا قياسيًا وصل إلى 131,2 مليار دولار، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف حجم سوق الصكوك قبل الأزمة المالية العالمية.

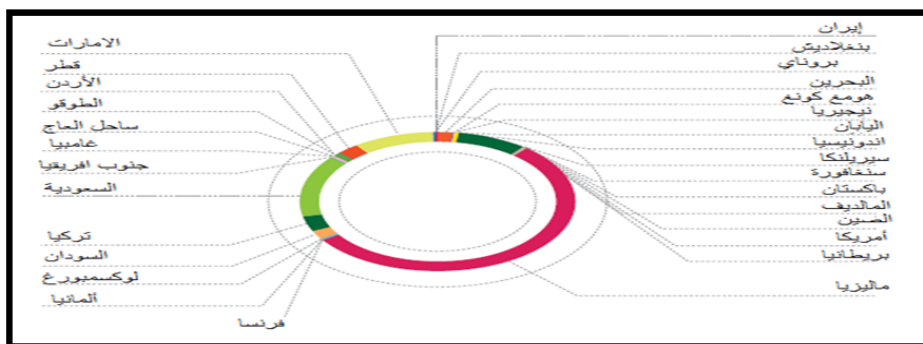
وشهدت السوق العالمية للصكوك منذ سنة 2016 انتعاشًا ملحوظًا، فقد بلغ حجم إصدار الصكوك حوالي 74,8 مليار دولار أي بنسبة نمو بلغت 13,2% مقارنةً بسنة 2015، واستمرت في الارتفاع سنة 2017 وتجاوزت مبلغ 116.7 مليار دولار، ويعود هذا النمو الهائل في إصدارات الصكوك سنة 2017 إلى ارتفاع إصدارات المملكة العربية السعودية، يتبعها في ذلك استمرار قوة الإصدارات الماليزية التي لا تزال الأكبر على مستوى العالم، وتجدد الإشارة إلى أنّ ماليزيا تقوم بتمويل وتغطية عجز

موازنتها العامة من خلال الصكوك الإسلامية، وذلك بنسبة تجاوزت 50 % سنتي 2008 و 2015 (تلخوخ، السوق المالية الإسلامية ودورها في تغطية العجز الموازي - حالة السوق المالية الإسلامية الماليزية أنموذجا، 2021)

واستمر الإصدار العالمي للصكوك في الارتفاع خلال السنوات 2018، 2019، 2020، حيث تم تسجيل زيادة بنحو 19.84% سنوياً، إذ ارتفع إجمالي إصدارات الصكوك عالمياً من مبلغ 145.702 مليار دولار في سنة 2019 إلى 174.641 مليار دولار في سنة 2020، وقد قاد هذا الارتفاع إصدارات الصكوك السيادية من آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا وبعض الدول الأخرى.

2.2.5 تطور إجمالي الصكوك الإسلامية المصدرة حسب البلد: لقد بلغ إجمالي الصكوك الإسلامية المصدرة عالمياً خلال الفترة الممتدة من جانفي 2001 إلى غاية سنة 2020 نحو 1,422,911 مليار دولار وبعدد إصدارات بلغ 11,053 إصدار، شاركت في إصدارها نحو 36 دولة من مختلف أنحاء العالم. وقد سيطرت منطقة آسيا والشرق الأقصى طيلة هذه الفترة على سوق الصكوك عالمياً واستحوذت على نحو 67.84% من إجمالي الصكوك المصدرة عالمياً وبعدد إصدارات قدر بـ 8,723 إصدار، تتقدمها ماليزيا التي تستحوذ على أكثر من 56.22% من إصدارات الصكوك في العالم بالقيمة السوقية وبعدد إصدارات بلغ 7800 إصدار في ماليزيا لوحدها، تليها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بنسبة 27.25% من إجمالي حجم الصكوك المصدرة، تصدرها السعودية بنسبة 12.27% والامارات بنسبة 6.92% والبحرين 2.77% وقطر 2.53%.

شكل رقم (07): الصكوك الإسلامية المصدرة عالمياً حسب الدول خلال الفترة (2001-2020)



المصدر: بالاعتماد على:

- International Islamic Financial market, "SUKUK REPORT", kingdom of Bahrain, 2021, p: 29 .

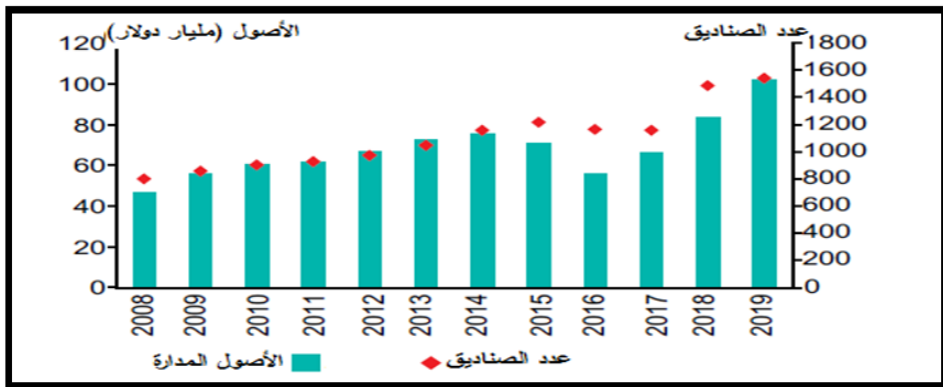
أما النسبة المتبقية فتتقاسمها بقية الدول من مختلف أنحاء العالم التي قامت بإصدار الصكوك الإسلامية خلال هذه الفترة، كإفريقيا بنسبة 1.71 % تتصدرها السودان وغامبيا وجنوب إفريقيا والسينغال وساحل العاج..، وأوروبا ودول أخرى بنسبة 4.96 % تتصدرها تركيا وألمانيا ولوكسمبورغ وبريطانيا وأمريكا..

3.5 صناديق الاستثمار الإسلامية: يضم قطاع صناديق الاستثمار الإسلامية عالمياً إلى غاية سنة 2019 أكثر من 1545 صندوق استثمار إسلامي، يمثلون حوالي 4.2% من صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

1.3.5 تطوّر إجمالي أصول صناديق الاستثمار الإسلامية عالمياً: لقد ارتفعت إجمالي أصول صناديق الاستثمار الإسلامية عالمياً من 29.2 مليار دولار سنة 2004 إلى 51.4 مليار دولار سنة 2008 ثمّ إلى 60 مليار دولار سنة 2011 لتصل سنة 2015 إلى 71.3 مليار دولار، وبالمثل فقد ارتفع عدد صناديق الاستثمار من 812 صندوق سنة 2010 إلى 876 صندوقاً سنة 2011، ثمّ إلى 1220 صندوقاً سنة 2015.

وقد حقّق قطاع صناديق الاستثمار الإسلامية سنة 2016 نمواً بنسبة قدرها 37% مقارنةً بسنة 2015، وذلك بإجمالي أصول مدارة بقيمة 56.1 مليار دولار.

شكل رقم (08): تطوّر أصول وعدد صناديق الاستثمار الإسلامية خلال الفترة (2008-2019)



المصدر: بالاعتماد على:

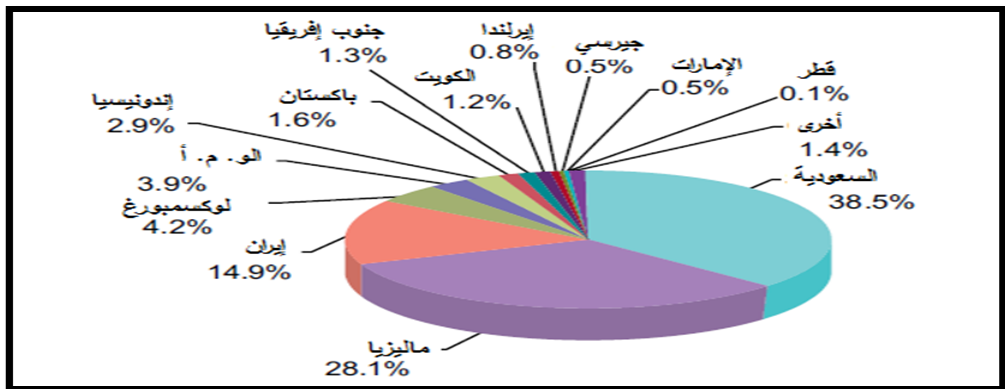
- Islamic Financial Services Board, "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020", Malaysia, p:28.

أما سنة 2017 فقد حققت صناديق الاستثمار الإسلامية نموًا نسبته 16% لتصل قيمة أصولها المدارة إلى 110 مليار دولار، واستمر هذا الارتفاع إلى 108 مليار دولار أمريكي في عام 2018 كما بلغت قيمة الأصول المدارة سنة 2019 حوالي 140 مليار دولار حيث زاد بنسبة 29.6٪، ونما القطاع عمومًا بمعدل نمو سنوي مركب قدره 16.2٪ بين عامي 2014 و2019، كما بلغ العدد الإجمالي للصناديق الإسلامية حوالي 1545 سنة 2019 تتوزع على 34 دولة في مختلف أنحاء العالم، ويتركز معظمها في إيران وماليزيا والسعودية.

2.3.5 توزيع أصول صناديق الاستثمار الإسلامية جغرافيًا: لقد بلغ عدد صناديق الاستثمار الإسلامية عالميًا إلى غاية سنة 2019 نحو 1749 صندوق، منها 127 صندوق إسلامي جديد تم تدشينه في سنة 2019 في 28 دولة.

وتتركز أصول الصناديق الإسلامية بشكل كبير في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأسواق جنوب شرق آسيا، حيث استحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على أعلى حصة من الصناديق الإسلامية حسب الأصول بين عامي 2014 و2019.

شكل رقم (09): توزيع أصول صناديق الاستثمار الإسلامية حسب مواطنها سنة 2019



المصدر: بالاعتماد على:

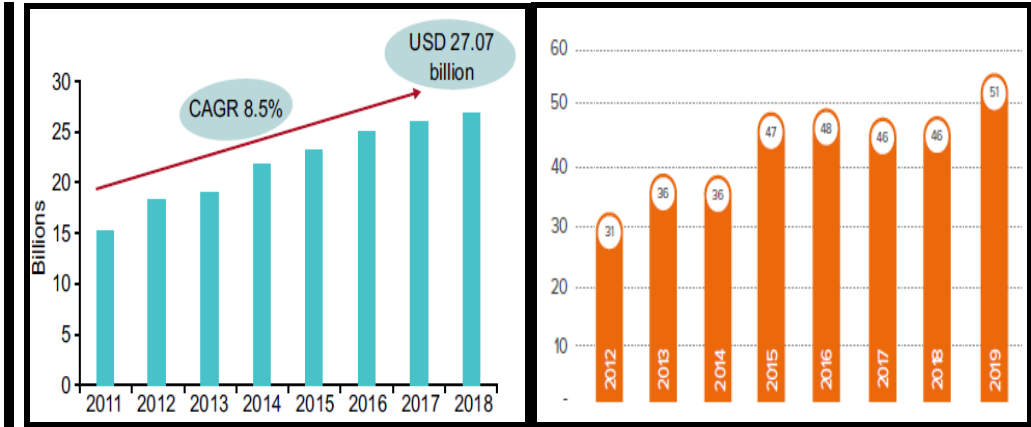
- Islamic Financial Services Board, "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020", Malaysia, p: 28.

ولانزال كل من ماليزيا والسعودية وإيران تسيطر على قطاع الصناديق الإسلامية، إذ تستضيف الدول الثلاث مجتمعة نحو 82 % من إجمالي القطاع سنة 2019، أي حوالي 114.1 مليار دولار أمريكي.

4.5 صناعة التكافل: تُعتبر صناعة التكافل أصغر مساهم في صناعة التمويل الإسلامي من حيث الأصول، إذ تمثل حوالي 2% من صناعة التمويل الإسلامي.

1.4.5 تطوّر إجمالي مساهمات التكافل عالمياً: بلغ إجمالي قيمة أصول قطاع التكافل على مستوى العالم حوالي 51 مليار دولار سنة 2019، ويمكن توضيح تطوّر إجمالي مساهمات التكافل عالمياً خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2019 كما يلي:

شكل رقم (10): تطوّر سوق التكافل عالمياً خلال الفترة (2011-2019)



المصدر: بالاعتماد على:

- Islamic Financial Services Board, "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020", Malaysia, p:14.
- Alpen Capital & Alpen Asset Advisors, "Islamic Finance & wealth management 2021", p:13.

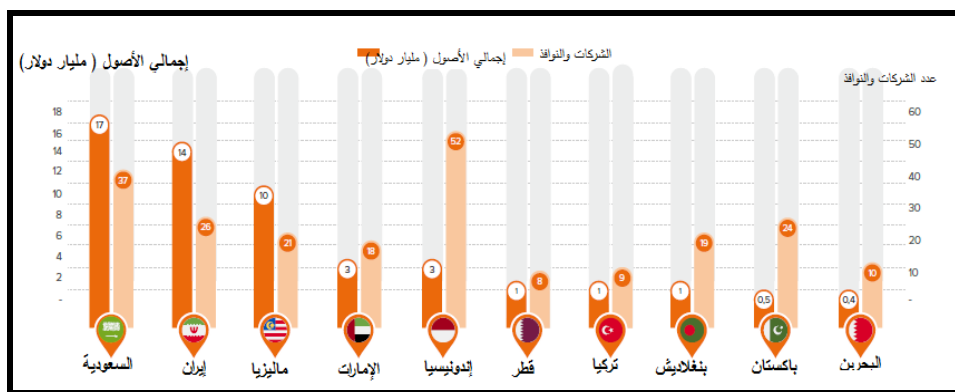
لقد نمت وتطوّرت صناعة التكافل أو التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على مر السنوات الماضية، حيث حققت معدلات نمو عالية على المستوى العالمي وجاء معدل النمو مكوناً من

رقمين في السنوات الأخيرة، ليصل إجمالي مساهمات التكافل إلى نحو 51 مليار دولار في جميع أنحاء العالم في نهاية سنة 2019.

وهو ما يعكس نمو بنسبة 10.9% مقارنةً بسنة 2018، مع أكثر من 336 شركة تكافل منتشرة في 47 دولة في مختلف أنحاء العالم، وإذا استمر النمو بمثل هذه النسبة فمن المتوقع أن تصل إجمالي مساهمات التكافل إلى نحو 86 بليون دولار بحلول سنة 2022، خاصةً في ظل تزايد شعبية الخدمات القائمة على التكنولوجيا وارتفاع الرقمنة في جميع أنحاء العالم وهو ما انعكس في ظهور أسواق جديدة مثل InsurTech و FinTech، وهو ما فتح مجموعة من الطرق والفرص الجديدة في سوق التكافل.

1.4.5 توزيع إجمالي مساهمات التكافل جغرافيًا: تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 41.3% من إجمالي أصول التكافل عالميًا، في حين بلغت حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 28.3%، فيما استحوذت جنوب شرق آسيا على نحو 26.1% من إجمالي أصول التكافل عالميًا.

شكل رقم (11): إجمالي أصول التكافل عالميا حسب المناطق خلال سنة 2019



المصدر: بالاعتماد على:

- Refinitiv, " ICD-REFINITIV Islamic Finance Development Report 2020", p:31.

وقد حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كأفضل سوق للتكافل حيث بلغ إجمالي الأصول نحو 17 مليار دولار أمريكي، تليها إيران بحصة تقدر بـ 14 مليار دولار أمريكي، وماليزيا بنحو 10 مليار دولار أمريكي، والإمارات 3 مليار دولار أمريكي.

وبالتالي تعتبر كل من ماليزيا والسعودية وإيران أكثر الدول التي تسيطر على قطاع التكافل خلال السنوات الماضية على التوالي، إذ تستضيف الدول الثلاث نحو 79 % من إجمالي القطاع سنة 2019، وهي بذلك تقود قطاع التكافل عالمياً وتدفعه لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، بصفتهم أكبر أسواق للتكافل من حيث إجمالي الأصول.

ومن المتوقع خلال السنوات القادمة أن يتجاوز إجمالي أصول قطاع التكافل عتبة الـ 86 مليار دولار عالمياً سنة 2022، وهذا بالنظر للعديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والديموغرافية، كما أنّ إجراء ووضع العديد من التطورات التنظيمية والتشريعية سيكون له دور كبير في قيادة نمو قطاع التكافل في مختلف الأسواق.

6. تحديات ومعوّقات تطوّر الصناعة المالية الإسلامية: يمكن تلخيص أهم المعوقات والتحديات المستقبلية التي تواجه صناعة التمويل الإسلامي بقطاعاتها المختلفة في أهم النقاط التالية:

1.6 تحديات تخص الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي: من الضروري توافر الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي السليم الذي يضمن البقاء والاستمرارية والنمو لمؤسسات التمويل الاسلامي، وفي هذا الإطار يمكن حصر التحديات في:

- لعلّ أكبر التحديات التي تعيق نمو وتطوّر الصناعة المالية الإسلامية عامّة والمصرفية خاصّة في الدول الإسلامية، هو ضرورة قناعة حكومات هذه الدول بضرورة وجدوى هذه الصناعة، ومن ثمّ حمايتها على مستوى البنوك المركزية، فالبنوك الإسلامية بشقيها التنموي والتجاري لا تستطيع أن تنمو وتتطوّر إلّا في ظلّ سندٍ وكنفٍ قوي من السلطات الاقتصادية والمالية في مواطنها، خاصّة في مجال التشريعات والقوانين التي تكوّن بيئة العمل لتلك البنوك، حيث تخضع المؤسسات المالية الإسلامية في معظم الدول الإسلامية إلى قوانين على منهج غربي، منها ما يحمل في طياته أحكاماً تضيق وتعيق من مدى نشاط العمل المصرفي الإسلامي وتحصره في حدود تقليدية، وهو ما يستدعي ضرورة وضع قوانين خاصّة لإقامة وممارسة مؤسسات التمويل الإسلامي؛

- - ضرورة توافر ترتيبات ومؤسسات البنية التحتية الداعمة لعمل الصناعة المالية الإسلامية، حيث أنّ مؤسسات التمويل الاسلامي لا تستطيع منفردة تلبية ورعاية جميع متطلباتها المؤسسية وخدمة كافة

حاجاتها، فمن الضروري قيام العديد من الهيئات والمؤسسات أو الترتيبات التي تدعم بعضها البعض بمهام مختلفة؛

- تُعاني معظم البنوك الإسلامية عموماً من صغر حجم رأس مالها ومحدودية موجوداتها، وباعتبار أنّ حجم رأس المال يمثل عنصراً أساسياً في القدرة على المنافسة مع مؤسسات التمويل الأخرى، وخاصةً في ظل إقبال البنوك التقليدية لفتح فروع إسلامية أو بنوك كاملة تتبع لها، فإنّه يتوجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تسعى جاهدة لزيادة رساميلها أو تعزيز اندماجها لتكوين كيانات مصرفية قوية وقادرة على المنافسة ومواجهة التحديات المختلفة. (فضل الله، 2006، ص22)

- باعتبار أنّ البنوك الإسلامية جزء لا يتجزأ من النظام المصرفي، فإنّها تخضع لإشراف البنك المركزي في الدولة وتُعامل نفس معاملة البنوك التقليدية، على الرغم من طبيعة وأسس عمل البنوك الإسلامية التي تختلف تمام الاختلاف عن طبيعة وأسس عمل البنوك التقليدية، والتي غالباً ما يتم تخطيطها من قبل البنوك المركزية التي تخضعها لنفس الضوابط والشروط واللوائح وأدوات الرقابة التي تطبقها على البنوك التقليدية التي تعتمد أساساً على نظام الفوائد المسبقة.

2.6 تحديات تخص الجوانب التشغيلية والتطويرية: تتمثل أهم هذه التحديات في:

إنّ نجاح أي مؤسسة مرهون بمدى توافر الموارد البشرية الكفؤة التي تدير شؤونها، ولا شك في أنّ غالبية مؤسسات التمويل الإسلامي تفتقر إلى الكوادر الإدارية المؤهلة والمدرّبة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي التي يتطلّبها العمل المصرفي والمالي الإسلامي، والتي تجمع ما بين الخبرة المصرفية والمالية والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية، كما تُعاني من ضعف وقلة مجهودات التدريب التي تتم سواء على مستوى معاهد التدريب أو داخل تلك المؤسسات، وقد يكون من الأفضل أن تضع هذه المؤسسات برنامجاً خاصاً موحداً للتدريب يتّصف بالاستمرارية تشارك هذه المؤسسات في تمويله لغرض تدريب وتطوير الكوادر المطلوبة بطريقة علمية مدروسة، ولذلك يتعيّن على المؤسسات المالية الإسلامية أن تحرص على انتقاء وإعداد العاملين بها، حتى يتمكنوا من القيام بدورهم على أكمل وجه، وأن يكونوا من الأفراد اللذين تتوافر فيهم المقومات الفنية والأخلاقية والدينية لأنّ في ذلك مصلحة للمؤسسة نفسها والمجتمع ككل ().

ويندرج تحت هذا البند أيضاً ضرورة توحيد الفتاوى وتوحيد المعايير المحاسبية تلبية لمقتضيات التعامل في السوق المالية الإسلامية وخروجاً بتلك المؤسسات إلى العالمية في سبيل إدماجها في السوق المالي العالمي.

تحتاج مؤسسات التمويل الإسلامي إلى محفظة متنوّعة من الأدوات المالية التي تتيح لها المرونة الكافية للاستجابة لمختلف المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الهندسة المالية الإسلامية لابتكار وتطوير أدوات مالية تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، ولذلك فإنّ من أكبر التحديات التي تواجه صناعة التمويل الإسلامي هو قدرة إدارة البحوث التابعة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تطوير أدوات مالية إسلامية، يمكن من خلالها استيعاب السيولة من جهة، وفي نفس الوقت تستجيب للطلب المتزايد على التمويل الإسلامي، خاصّةً وأنّ المنتجات المتداولة للتمويل قصير الأجل في الوقت الحالي والمتمثلة في المراجعة ومشتقاتها، أو تلك التي تُعنى بالتمويل متوسط وطويل الأجل كالمساهمة في رؤوس الأموال والإجارة والاستصناع وبيع السّلم و...، لا تفي بالحاجة المتزايدة لمثل هذا النوع من التمويل، وفي ظل عجز مؤسسات التمويل الإسلامي في القيام بهذا الدور، فُتح المجال لبعض الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية بإدخال منتجات تحتاج إلى كثير من المراجعة في الجوانب الشرعية؛

يشكّل عدم توفر العملاء الملائمين لطبيعة العمل المالي والمصرفي الإسلامي أحد التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الإسلامي وخاصّة البنوك الإسلامية، فسيطرة العقلية الربوية وعدم فهم واستيعاب كثير من المتعاملين للنظام التمويلي والاستثماري القائم على المشاركة وتفضيلهم لأسلوب المراجعة ذات العائد المضمون يُعتبر من أكبر المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية، وبالتالي يتعيّن على البنوك الإسلامية أن تحسن اختيار المتعاملين الملائمين لطبيعة عملها، مع محاولة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتشغيلية من أجل الحيطة والحذر للتعامل معهم؛

ما إن ظهرت المصارف الإسلامية وبدأت في الانتشار حتى شهدت إقبالاً شديداً عليها، فاق كل تصور وأدى إلى تدفق وتراكم الودائع لديها فسبّب ذلك ما يعرف بمشكلة فائض السيولة في المصارف الإسلامية، حيث كانت الودائع أحياناً أكبر من قدرة المصارف على استخدامها، أي أنّ تدفق الودائع لديها يزيد أضعافاً عن إمكانيات استخدامها (حرك، 1988، ص108)، حيث لا توجد مجالات استثمارية كافية لاستيعاب هذه الأموال (التركماني، 1988، ص250)، وقد شكّل هذا الجزء الفائض من السيولة النقدية مشكلاً حقيقياً بالنسبة للمصارف الإسلامية، ذلك أنّ تجميده وعدم استخدامه يمثل عنصر تكلفة من منظور إسلامي، لأنّ عائد الاحتفاظ بالسيولة غير الضرورية في المصارف الإسلامية ليس معدوماً فحسب، بل هو عائد سلبي نسبته 2,5% سنوياً، ويتمثّل في زكاة هذه الأموال إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول، ضف إلى ذلك أنّ هذا الفائض يعتبر أحد أهم الأسباب التي شجّعت

المصارف الإسلامية على الاعتماد على التمويل القصير الأجل وخصوصاً صيغة المراجعة، ويبقى الطلب على التمويل متوسط وطويل الأجل لصالح المشروعات الإنتاجية والخدمية غير مغطى من قبل هذه البنوك مما يضعف قدرتها على التنافس في هذه السوق، ولذلك وفي هذا الإطار يتعين العمل على التوسع في إنشاء شركات التأمين التكافلي الإسلامية وتطويرها، حتى لا تلجأ البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى شركات التأمين التقليدية من ناحية ولتشجيع البنوك الإسلامية على تخطي مشكل المخاطرة، والدخول في استثمارات طويلة الأجل من ناحية أخرى.

3.6 تحديات تخص الجوانب الشرعية: يمكن توضيحها كما يلي:

تُعاني معظم مؤسسات التمويل الإسلامي من ضعف في دور هيئات الرقابة الشرعية، ويكمن التحدي في مدى قدرة هذه الهيئات على النمو السريع سواءً من حيث الكم أو النوع، لمواكبة التطور الكبير على مستوى الصناعة المالية الإسلامية والانتشار الواسع للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بمعدلات قياسية، كما ينبغي القضاء على الازدواجية التي نشأت تاريخياً في تكوين هذه الهيئات بين مختصين مُلمين بجوانب التمويل الفنية مع ضعف في المعرفة الشرعية، وعلماء شرعيون لكن ينقصهم الإلمام الكامل بالجوانب الفنية، كما يتوجب تكوين هيئة رقابة شرعية عليا مستقلة وموحدة لجميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية للرجوع إليها وتوحيد الفتاوى.

خاتمة:

على الرغم من المعوقات والتحديات المختلفة التي تواجه نشاط صناعة التمويل الإسلامي وتعرقل استقراره ونموه وتُعيق تطوره، إلا أنّ الصناعة المالية الإسلامية التي بدأت بشكل متواضع أوائل السبعينيات، قد أحرزت تقدماً ملحوظاً وحققت على المستوى العالمي خلال السنوات الأخيرة نمواً وازدهاراً وتوسعاً سريعاً في النظام المالي العالمي، وأصبحت بذلك المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي تقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة وتستبعد الفوائد المسبقة، حقيقةً فعلية وتجربة رائدة وناجحة بالنظر إلى الإنجازات والأرباح التي حققتها والمدخرات ورؤوس الأموال التي استقطبتها حتى وإن كانت تُعتبر محتشمة أمام نظيرتها التقليدية.

وأمام هذه التطورات المتسارعة، وفي ظل تهاوت وتسابق العديد من عواصم العالم على لقب عاصمة التمويل الإسلامي، وخاصةً ماليزيا ودبي ولندن... فمن المتوقع أن تشهد صناعة التمويل الإسلامي خلال السنوات القادمة المزيد من النمو والتطور، تكون مدفوعةً في ذلك بقطاع الصكوك الإسلامية خاصةً في ظل تزايد الإصدارات السيادية ذات القيمة المعتمدة من العديد من الدول، يساندها في ذلك القطاع المصرفي

الإسلامي الذي من المتوقع أن يشهد بدوره ارتفاعاً في الطلب مدعوماً بزيادة المشاركة الاقتصادية من الدول الإسلامية ومدفوعاً بزيادة الطلب على المنتجات والحلول التمويلية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية، إضافةً للمنظمات متعددة الأطراف كالبنك الإسلامي للتنمية والهيئات التنظيمية التي من المحتمل أن يكون لها الدور الفعال في صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية والتكافل، ولأجل ذلك نقترح:

— ضرورة العمل على تعزيز الاستقرار المالي وتقوية الروابط بين الدول الإسلامية العاملة في مجال التمويل الإسلامي، وبالتالي توسيع عمليات النشاط بين هذه الدول، ومن ثم سهولة تداول مختلف الأوراق والمنتجات المالية الإسلامية، مما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في دول العالم الإسلامي؛

— الوصول إلى الأنشطة والفرص المحتملة للاقتصاد الحقيقي من أجل توسيع حصة مشاركة التمويل الإسلامي في السوق، من خلال دعم الاحتياجات التمويلية لبرامج تطوير البنية التحتية في الدول العربية والإسلامية؛

— زيادة حجم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتعزيز اندماجها لتكوين كيانات مالية ومصرفية قادرة على المنافسة ومواجهة التحديات المختلفة؛

— إثراء القدرات الابتكارية والعمل على ابتكار وتنويع المنتجات والخدمات المالية الإسلامية وتوسيع نطاق تقديمها للوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء، مع ضرورة مواكبة التكنولوجيا الرقمية للتكيف مع التغيرات في واقع السوق؛

— تعزيز وتطوير المهارات والتعليم والاهتمام بمستوى الأبحاث من أجل تحسين كفاءة صناعة التمويل الإسلامي.

7. قائمة المراجع:

— أبو المجد حرك، البنوك الإسلامية مالها وما عليها، دار الصحوة للنشر، (مصر: دار الصحوة للنشر، 1988).

المراجع

- Alpen Capital and Alpen Asset Advisors, " Islamic Finance & wealth management 2021"
- Global Islamic Finance Report 2019, Edbiz Consulting, 2019.
- Ibrahim Warde, "Islamic Finance in the Global Economy," Edinburgh University Press ,Great Britain,2000

- International Islamic Financial market, "SUKUK REPORT", kingdom of Bahrain, 2021.
- Islamic Financial Services Board, "Islamic Financial Services Industry Stability Report 2020", Malaysia.
- Refinitiv, "ICD-REFINITIV Islamic Finance Development Report 2020."
- أبو المجدد حرك. (1988). البنوك الإسلامية ما لها وما عليها . مصر: دار الصحوة للنشر.
- أحمد جابر بدران، مبادئ وضوابط ومعايير التمويل الإسلامي، مجلة المسلم المعاصر، العدد: 156، لبنان، 2015.
- أسامة العليم الشيخ، التمويل بالتوازن: دراسة فقهية مقارنة، دار الفكر الجامعي، (مصر: دار الفكر الجامعي، 2013).
- بشير عمر محمد فضل الله. (2006). تجربة البنك الإسلامي للتنمية في دعم التنمية في الدول الإسلامية والتحديات المستقبلية التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية". السعودية: منتدى الفكر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي.
- بن صالح آل فريان، أحكام التمويل المصرفي المشترك، دار الكنوز، (المملكة العربية السعودية: دار الكنوز، 2012).
- بن عمارة نوال. (2004). العمل المصرفي بالمشاركة (واقع وتحديات)، ورقة عمل مقدمة إلى، . الملتقى الوطني الأول حول: "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات". الشلف.
- جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، (الجزائر: دار النبأ، 1996).
- سعيده تلخوخ. (2021). السوق المالية الإسلامية ودورها في تغطية العجز الموازي - حالة السوق المالية الإسلامية الماليزية أمثودجا. مجلة دفاتر بوادكس، الصفحات 159-177. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/195/10/2/173586>
- صلاح بن فهد الشلهوب، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2007).
- الطيب عبايو، يوسف رشيد. (2020). الاستثمار في البنى التحتية بين متطلبات التنمية وبدائل التمويل تجارب دولية مختارة. مجلة دفاتر بوادكس، الصفحات 01-21. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/195/9/2/139545>
- عبد الفتاح بيومي حجازي، قراءة في قانون المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: "المؤسسات المالية الإسلامية"، 2005، الإمارات العربية المتحدة.
- عدنان خالد التركماني. (1988). السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام. لبنان: مؤسسة الرسالة.
- فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، (الأردن: دار المسيرة، 1999).

- قيراط فريال، بوزارة العيد. (2021). دراسة إستشرافية لدور بنك الجزائر في ظل الصيرفة الإسلامية - حالة مصرف السلام-. مجلة دفاتر بوادكس، الصفحات 34-50. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/195/10/1/157091>
- مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار كنوز إشبيلية (السعودية: دار كنوز إشبيلية، 2005).
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، (مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2004).
- محمد فرحي، أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية، اليوم الدراسي حول: "التمويل الإسلامي واقع وتحديات، 2010، جامعة الأغواط، الجزائر.
- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، (المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004).